من العقليات لم نسلم من القدح ونبهنا على بطلانه بالاستلزام الذي ذكرنا
لم يقم عندنا في حكم العقل مانع عقلي من ذلك اي من تاثير قدرة العبد في
الفعل لانا لم نجد ما يمنع من ذلك عقلا بل قد وجدنا ما يدل على انتفاء المانع
من ذلك فانه لو عرّف الله تعالى العبد العاقل اي اعلمه افعال الخير والشر
ثم خلق له قدرة امكنه بها من الفعل لما امر به من الخير والترك لما نهي عنه
من الشر ثم كلفه باتيان الخير اي بان ياتي به ووعد عليه اي على الاتيان به
الثواب وترك الشر اي وكلفه بترك الشر واوعد عليه اي على الشر اذا اتى به
بالعقاب وقوله بنا متعلق بقوله كلفه اي كلفه بذلك بنا على ذلك الاقدار
اي خلق القدرة المذكورة لم يوجب ذلك هذا جواب لو اي لو وقع ما ذكر من تعريف
الامرين وخلق القدرة والتكليف بما ذكر لم يوجب وقوع هذه الامور نقصا
في الالوهية ليكون مانعا من القول بتاثير قدرة العبد اذ غاية ما فيه اي ما
في وقوع الامور المذكورة انه تعالى اقدر اي اقدر العبد العاقل على بعض مقدوراته
تعالى كما انه اعلمنا معشر العباد العقلا بعض معلوماته سبحانه تفضلا
منه تعالى ولم يوجب ذلك نقصا في الالوهية وفاقا منا ومنكم وقوله وان
كان قد يرى اي يظن فرق بين العلم والخلق اشارة الى سوال بايراد جوابه
اما السوال فهو ان يقال جعلكم الخلق كالعلم فيما ذكرتم قياس مع وجود
الفارق وهو ان الخلق من خصايص الالوهية كما قال تعالى هل من خالق غير
الله بخلاف العلم فقد ورد في الكتاب العزيز اثبات العلم للعباد في غير موضع
وقوله لكن لا يقدح هو الجواب اي مهما ابديتموه من الفرق لا يقدح في المقصود
وهو ان اقدار العبد على بعض المقدورات لا يوجب نقصا في الالوهية كما
ذكرنا انفا اذ كان سبحانه غير ملجى بصيغة المفعول الى ذلك اي الى اقدار

العبد على بعض المقدورات ولا مقهور عليه ليلزم النقص المحذور بل فعله
سبحانه باختياره اي بارادته تعالى في قليل من المقدورات لا نسبة له
لمقدوراته اي الى مقدوراته التي لا نهاية لها فالباء هنا بمعنى الى كما في قوله
تعالى وقد احسن بي اي الي وستعرف ان ذلك القليل الذي هو محل قدرة
العبد هو العزم المصمم وقوله لحكمة متعلق بقوله فعله اي فعل تعالى
ذلك الاقدار لحكمة صحة التكليف واتجاه الامر والنهي فان نفي تاثير قدرة
العبد تستلزم بطلان التكليف وعدم اتجاه الامر والنهي كما مر مع انه اي
مع ان ذلك القليل الذي اقدر عليه العبد من افعاله اذا اوجده لا تنقطع
نسبته اليه اي الى الباري تعالى بالايجاد لان ايجاد المكلف لها انما هو
بتمكين الله تعالى اياه منها واقداره عليها غير ان السمع ورد بما يقتضي نسبة
الكل اليه تعالى بالايجاد وقطعها اي قطع نسبة الايجاد عن العباد كقوله
والله خلقكم وما تعملون انا كل شي خلقناه بقدر هل من خالق غير الله
فان قلت الفرق الذي تقدم ذكره قادح باعتبار ان الله تعالى اخبر بانه اعلم
العباد بعض معلوماته واخبر بانه لا خالق غيره وبانه خالق كل شي اي موجده
فلو اوجد العبد شيا لزم الخلف في خبره تعالى والخلف في خبره تعالى محال
قلنا يمتنع لزوم الخلف في خبره تعالى لان خلق الشي هو الاستقلال بايجاده
والعبد لا يستقل بايجاد شي بل العزم الذي قلنا انه محل قدرته يتوقف
وجوده على خلق الاختيار للعبد والتمكين من ذلك العزم كما سياتي فلا استقلال
للعبد بشي ولا خلف في خبر الله تعالى وقوله فلنفي علة سابقة على ما هي
علة له وهو المعجب في قوله وجب اي لاجل نفي الجبر المحض وتصحيح التكليف
وجب التخصيص اي وجب بالدليل العقلي تخصيص عموم الكل الذي اقتضى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)